

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزاري رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠٠٩

بشأن استمرار فرض رسم الصادر على بعض خامات ومستلزمات الإنتاج

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٤ في شأن فرض رسم صادر على ورق الدشت؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار لائحة القواعد المنفذة لأحكام
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة
السلع المستوردة والمصدرة؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠٠٦ في شأن فرض رسم صادر على خردة
وفضلات المعادن؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٦٤ لسنة ٢٠٠٧ في شأن فرض وتعديل رسم الصادر
لبعض خامات ومستلزمات الإنتاج؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٧ لسنة ٢٠٠٨ في شأن استمرار فرض وتعديل رسم
ال الصادر لبعض خامات ومستلزمات الإنتاج؛
وبناءً على ما عرضه قطاع التجارة الخارجية؛

قرر:

(المادة الأولى)

يستمر العمل بالقرار الوزاري رقم ٤٦٤ لسنة ٢٠٠٧ المشار إليه فيما يتعلق بفرض الصادر
المقرر على نفاثيات وفضلات من ورق أو ورق مقوى (ورق الدشت) بواقع ٨٥٠ جنيهًا للطن،
وخام وخردة الرصاص بواقع ٢٠٠٠ جنيه للطن، وذلك لمدة عام ينتهي في ٢٠١٠/٦/١٣

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

صدر في ٢٠٠٩/٦/١

وزير التجارة والصناعة

م/ (شيد محمد رشيد)